• من الأرشيف

نصف مليون ليرة تكلفة زراعة الدونم الواحد للخضار

درعا - الوطن

ليس هناك من هو ببعيد عن الاكتواء بأسعار الخضر الملتهبة في محافظة درعا التي كانت بمحاصيلها المتنوعة والوافرة تشكل سلة خضر المنطقة الجنوبية وغيرها، ووفقاً لمختصين في الشأن الزراعي فإن السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى عزوف الكثيرين عن الزراعة لعدم الاستقرار في الظروف الراهنة والأهم الارتفاع الكبير بتكاليف مستلزمات الإنتاج، وقد بينت دراسة حديثة أن تكاليف إنتاج الدونم الواحد من الخضر وعلى سبيل المثال البندورة تصل إلى نحو ٥٥٥ ألف ليرة سورية تتوزع بين أجرة ضمان أرض ومياه بقيمة ١١ ألف ليرة سورية وأجرة فلاحة صيفي وأولي وعزيق وملش بأنواعه المختلفة ٣٤٥٠٠ ليرة وقيم محروقات للري ومحرك ضخ وفلتر أسمدة ١٥٨ ألف ليرة وسماد بلدي لكمية ٢ متر مكعب وسماد ترابة بكمية ٥٠ كيلو غراماً ٤٠ ألف ليرة وثمن بذار ١٧ ألفاً وأجرة تركيب شبكة ري وزراعة ومكافحة وحصاد ونقل مستلزمات لموقع العمل وإنتاج إلى الأسواق ٧٤٥٠٠ ليرة وأجرة مشتل (صواني إنتاج سريع) ٦ آلاف ليرة وثمن صناديق فلين ٦٥٨٠٠ ومواد مكافحة ١٠٠ ألف وأثمان شبكة ري بالتنقيط G-R بطول ٥٠٠ متر و١,٥ «بطول ٢٥ متر و٣» بطول ١٢,٥ متراً بقيمة ٤٨ ألف ليرة، وبذلك يكون إجمالي تلك التكاليف نحو ٥٥٥ ألف ليرة سورية، وعلى اعتبار أن إنتاج الدونم الواحد يصل إلى ٧ أطنان فعلى المزارع أن يبيع الكيلو غرام الواحد من محصول البندورة بسعر ٨٠ ليرة حتى يحصل على رأسماله وحتى يحقق ربحاً» معقولاً أن يبيع الكيلو بين ٩٠ إلى ١٠٠ ليرة، وبالطبع فإن التكاليف قد تنخفض قليلاً في حال كانت الأرض ملكاً للمزارع ولديه بئر ماء خاصة به.

٤٣ مترشحاً في القنيطرة بينهم امرأتان

القنيطرة- الوطن

شهدت أروقة محافظة القنيطرة أمس ازدحاماً ملحوظاً للتقدم بطلبات الترشح، فقد تقدم عدد من المواطنين بطلبات ترشحهم لانتخابات مجلس الشعب في وقت استمر آخرون في استكمال أوراقهم الثبوتية المطلوبة للترشح.

واللافت أنه وبعد خمسة أيام من قبول طلبات الترشح تقدم أخيراً امرأتان وعلى القطاعين مناصفة، ومن المرجح أنه وخلال اليومين المتبقيين فإن العدد مرشح للزيادة وبنسبة كبيرة، وتعد هذه المرة الأولى التي نلاحظ فيها إحجاماً من النساء في الترشح لانتخابات مجلس الشعب رغم مرور نحو خمسة أيام على تقديم الطلبات، علما أنه وللمرة الثانية تفوز سيدة في القنيطرة في عضوية مجلس الشعب ولدورتين متتاليتين.

وأشار رئيس لجنة الترشيح في محافظة القنيطرة القاضي أسامة حرفوش إلى أن عدد طلبات الترشيح بلغ ٤٣ مرشحاً منهم ٢٦ من القطاع (أ) و١٧ من القطاع (ب)، لافتاً إلى الإقبال الملحوظ من المواطنين حيث كان عدد المتقدمين ولنهاية يوم السبت فقط ١٢ مرشحاً.

وأكد الأمين العام لمحافظة القنيطرة حسين الأحمد أن الترشيح لهذا الاستحقاق الدستوري هو واجب وطني وحق دستوري لكل مواطن يرى في نفسه الكفاءة والقدرة لأن يكون في هذا المجلس، وهو رسالة واضحة لكل الذين راهنوا على قوة ومنعة سورية بمؤسساتها ودوائرها الحكومية، إضافة إلى أنه تعبير عن احترام السوريين لدستورهم.

بدوره محمد الجبر عضو مكتب تنفيذي أوضح أن إجراء الانتخابات في موعدها المحدد إنما هو دليل على إرادة الشعب السوري وقدرته على التحدي وممارسة حياته الدستورية وتفويت الفرصة على أعداء الوطن وقد أثبتت التجارب السابقة أن إرادة الشعب السوري انتصرت على إرادة من يضمرون الشر والعدوان لهذا الوطن.

حسان الفارس – عضو اتحاد عمال القنيطرة لفت إلى أن انتخابات مجلس الشعب تعكس وتؤكد رسوخ وثبات مواقف سورية ومبدئيتها وصمود شعبها في مواجهة العدوان وتلاحم الشعب مع الجيش والقوات المسلحة في مواجهة الإرهاب والتكفير، منوها بأننا إذا أردنا أن نعيد بناء وإعمار سورية وما خربه الإرهاب في هذا الوطن، علينا أن نحافظ على مؤسساتنا الدستورية ونبنيها ندافع عنها ونطورها، من خلال بذل أقصى الجهود حتى تأتي نتائجها ملبية لتطلعات الشعب السوري الصامد.

من جهته أمين فرع شبيبة القنيطرة محمود صبرا طالب بضرورة أن يكون المجلس الجديد قادراً على العمل والاجتهاد في سبيل تحقيق مصالح الشعب والدفاع عنه وحمايته من كل خطر قد يحيط به وكل ما نفعله اليوم هو الاستعداد للنهوض بسورية المتجددة، داعياً الشباب إلى ممارسة دورهم في الترشيح والترشح لعضوية مجلس الشعب.

موسى الأحمد (عضو مجلس شعب سابق) أشار إلى الاستحقاق الوطني الكبير والصعوبات التي يعيشها وطننا الحبيب سورية، مطالباً بأن نسمو في تفكيرنا وفي آلية اختيار أعضاء مجلس الشعب ما يتناسب مع حجم الأحداث التي تمر بها سورية، مؤكداً أن دور الشباب دور مفصلي لأنهم عماد الوطن وهم دائماً الرديف الأول للجيش ومن يعول عليهم في الارتقاء ببلدهم دوماً.

وتستمر اللجنة القضائية الفرعية في محافظة القنيطرة باستقبال طلبات الراغبين في الترشح لمجلس الشعب لخوض الانتخابات المقررة في الثالث عشر من شهر نيسان القادم لعضوية مجلس الشعب يومياً ومنذ الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثامنة مساء في مبنى المحافظة (مديرية الخدمات الفنية) بالمجمع الخدمي في مدينة البعث، على أن يستوفي المرشح الشروط الواردة في المرسوم التشريعي الخاص بالترشيح.

٤٧٠ طلب ترشح في دمشق وريفها و١٥٠ طلباً من أبناء المحافظات الساخنة

كلسلي لـ«الوطن»: رفض طلبات المحكومين جنائياً والنظر في طلبات الصادر بحقهم بحكم المستقيل

محمد منار حميجو

ارتفع عدد طلبات الترشح إلى مجلس الشعب أمس بشكل ملحوظ فبلغ عددها في محافظتي دمشق وريفها أكثر من ٤٧٠ طلباً منها ٢٥٦ في دمشق ٢١٤ في ريفها.

وبين عضو لجنة قبول طلبات الترشح في ريف دمشق وليد كلسلي أن اللجنة لا يمكن أن تقبل المحكومين بأحكام جنائية باعتبار أن هذه الجرائم تعتبر مخلة في المجتمع ولا يمكن لصاحبها أن يمثل الشعب في المجلس.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال كلسلي: أما الجرائم الجنحية فإن اللجنة تنظر في طبيعية هذا الجرم موضحاً أنه في حال كان جرماً شائناً كالسرقة أو الدعارة أو الإضرار بالمال العام فإنه لا يقبل طلبه إطلاقاً بينما إذا كان الجرم الجزائي مخالفة تموينية أو مخالفة سير فهذه لا تعتبر من الجرائم الشائنة التي تخل بالمجتمع وبالتالي فإنه يقبل طلبه.

وأوضح كلسلي أنه في حال كان الجرم الجنحي لم يكتسب الدرجة القطعية فإنه على الأرجح يقبل طلبه وفي حال نجح في الانتخابات وصدر بحقه الحكم فإنه تنفك عضويته باعتباره صدر قرار قضائي بحقه.

وأضاف كلسلي: إنه في حال تقدم مواطن بطلب ترشح وصدر بحقه حكم المستقيل فإن اللجنة تنظر في طبيعة هذا القرار هل صدر نتيجة ارتكابه أفعالاً شائنة كإهماله للمال العام أو سرقته أو ارتكاب أفعال مخلة كالدعارة أو التحرش الجنسي وغيرها من هذه الأفعال التي لا يمكن أن يقبلها المجتمع أما إن صدر بمجرد تغيبه عن عمله ففي هذه الحالة فإن اللجنة القضائية تنظر بطلبه ويمكن قبوله وفي الحالات الأولى فإنه لا يقبل طلبه بأي شكل من الأشكال لأن هذه الأفعال تدخل ضمن الأفعال الشائنة المخلة في المجتمع.

> يمكن قبول طلبات مرتكبي جنح لم تأخذ الدرجة القطعية
>
> مرتكب الجرائم الشائنة لا يقبل طلبه

وأكد كلسلي أنه من الشيء الطبيعي ألا يقبل طلب أي شخص ارتكب أفعالاً لا يقبلها المجتمع لأنه سيتحدث في المجلس باسم الشعب فكيف له أن يدافع عن حقوقهم ويتحدث عن همومهم وهو من يقوم بأفعال تساهم في الإضرار بهم مضيفاً إن اللجنة القضائية تدرس طلبات المواطنين بشكل دقيق وخاصة ما يتعلق بالسجل العدلي لكل مواطن ولفت الكلسلي إلى أنه لم تستقبل اللجنة حتى هذه اللحظة طلبات من مواطنين وسجلهم العدلي غير نظيف أو محكومون مشيراً إلى أنه من حق أي مواطن تقديم طلبات ترشح واللجنة القضائية تنظر فيها إما قبولها أو رفضها ومن حق المواطن الذي رفض طلبه أن يقدم اعتراضه إلى اللجنة العليا للانتخابات وهي بدورها تنظر فيها إما بقبوله أو رفضه معتبراً أن حق الترشح مصون في الدستور لكل المواطنين إلا أن الأشخاص الذين لم يستوفوا الشروط المحددة في قانون الانتخابات من الشيء الطبيعي أن ترفض.

وفي الغضون ارتفع عدد طلبات أبناء المحافظات الساخنة فبلغ عددها في دمشق ١٥٠ طلباً أكثرها من أبناء دير الزور وذلك بحسب المرسوم ١٣ الذي استثنى أبناء محافظات الرقة وإدلب وحلب وريفها من تقديم طلبات ترشحهم في محافظات دمشق وريفها وحماة وطرطوس وذلك تسهيلاً للمواطنين.

ويستمر تقديم طلبات الترشح حتى الواحد من الشهر القادم بعدها تبدأ الحملة الانتخابية التي تستمر بدورها حتى ١٣ من الشهر الرابع في العام الحالي بحسب المرسوم ٦٣ الذي حدد موعد الانتخابات للدور التشريعي الثاني لمجلس الشعب، وتشرف اللجنة القضائية العليا على الانتخابات ومراقبتها التي تعتبر صاحبة الصلاحيات في إعادة الانتخابات في المراكز التي تحدث فيها مخالفات قانونية مخلة بالانتخابات.

توقيف مدير تموين حلب يلفه الغموض

٣٧١ ضبطاً خلال يوم واحد في المحافظات

محمود الصالح

نظمت مديريات حماية المستهلك في جميع المحافظات أمس الأول وليوم واحد فقط ٣٧١ ضبطاً تموينياً لمختلف الفعاليات منها ما يتعلق بعدم الإعلان عن الأسعار وعدم إبراز فواتير والنقص في الكيل صرح بذلك لـ«الوطن» باسل طحان مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وأضاف: إن أكثر المحافظات التي نظمت فيه ضبوط خلال يوم واحد هو أمس الأول كانت محافظة اللاذقية ٩٤ ضبطاً منها ٥١ ضبط عدم إعلان أسعار و٢٨ ضبط عدم إبراز فواتير وفي مدينة دمشق ٨٣ ضبطاً منها ٤٥ ضبط عدم إعلان عن الأسعار و١١ ضبط عدم إبراز فواتير وفي حماة ٦٧ ضبطاً وريف دمشق ٣٨ ضبطاً وحمص ٢٤ ضبطاً وطرطوس ٤٥ ضبطاً.

وأكد الطحان أن موضوع التسعير للمواد الاستهلاكية يتعلق بالعرض والطلب للمواد الموسمية وخاصة الخضر والفواكه التي يتم تسعيرها من الجهات المحلية ولا يتم تحديد هذه الأسعار من حماية المستهلك فقط أما بخصوص المواد المستوردة وخاصة الحليب المستورد فيتم من الوزارة وهذا مرتبط بالأسعار التي تم الاستيراد بموجبها وعن الحليب المنتج محلياً فيتم تسعيره من وزارة الصحة.

وكشف الطحان أن دوريات حماية المستهلك لا تستطيع وحدها دخول الصيدليات لأنه يجب أن يتم ذلك بحضور مندوب عن نقابة الصيادلة وبشكل عام لا يجوز بيع أي مادة مهما كان نوعها سواء دوائية أم غذائية إلا بعد تسعيرها.

وبيّن الطحان أن هناك مواد تباع في أماكن الإنتاج بأسعار أقل من الكلفة بكثير على حين تباع المواد نفسها في مناطق لا تنتجها بأسعار كبيرة مثل البرتقال الذي يباع في الساحل السوري بسعر يصل إلى ٢٠ ليرة للكيلو وفي دمشق يباع بسعر ٨٠ ليرة سورية. وأشار إلى ضرورة التعاون من المواطنين من خلال عدم السكوت على المستغلين وجشعهم والمبادرة إلى الاتصال بدوريات حماية المستهلك وهي على استعداد لتنظيم ضبط بحق المخالف ولو كان بشكل يومي إذا لم تردعه المخالفة الأولى. إلى ذلك واصلت أسعار البصل ارتفاعها في الأسواق حيث بلغ البصل الخاص بالمونة سعر ٤٠٠ ليرة سورية للكيلو أما البصل الحلو فبلغ ٣٠٠ ليرة سورية على حين شهدت أسعار الفروج انخفاضاً بسيطاً وبقيت أسعار البيض على حالها وفي شأن متصل ما زال الغموض يلف موضوع توقيف مدير التموين بحلب وعدد من العاملين وانتشرت إشاعات كثيرة حول الموضوع لكن لم تؤكد أي جهة معنية الأسباب الحقيقية للتوقيف. «الوطن» تواصلت مع مختلف الجهات المعنية في حلب لمعرفة الأسباب لكنها لم تقدم أي معلومة حول القضية أما وزارة التموين فليس لديها معلومات عن أسباب التوقيف. وذكر لنا البعض أن محافظ حلب هو الجهة الوحيدة التي تمتلك المعطيات الصحيحة وقد حاولنا أكثر من مرة على مدى اليومين الماضيين التواصل مع المحافظ لكن لم نتمكن من ذلك.

> الطحان: لا ندخل الصيدليات إلا بحضور مندوب عن نقابة الصيادلة

النقل في حماة فوضى عارمة ضحيتها المواطن!!

حماة - محمد أحمد خبازي

(الفوضى العارمة) هو العنوان العريض لواقع النقل بين حماة ومناطقها وبالعكس، وضحيتها المواطنون وهم في الأغلب الأعم موظفون في دوائر مركز المحافظة، وطلاب ينهلون العلم في معاهدها وكلياتها الجامعية، والجهات المعنية لا بالعير ولا بالنفير كما يقال في المأثور الشعبي!!.

فقد تركت الحبل على الغارب لسائقي السرافيس وهيئات الخطوط المتواطئة معهم التي تغض البصر عن مخالفاتهم وعدم تقيد العديد منهم بالعمل على الخطوط الداخلية للمحافظة، على الرغم من حصولهم على مخصصاتهم من المازوت الضروري لعملهم اليومي.

فقد أكد العشرات من المواطنين لـ«الوطن» وهم موظفون من سلمية ومحردة ومصياف والسقيلبية، أنهم يعانون كثيراً في قدومهم إلى حماة صباحاً للدوام في دوائرهم، وبشكل أشدّ ضراوة في مغادرتهم إلى بيوتهم بعد انتهاء الدوام الرسمي، وخاصة بعد الساعة الثانية بعد ظهر كل يوم دوام!!.

ويقول سامي وهو موظف من سلمية: كل يوم نضطر للركض وراء السرافيس التي ننتظرها من قرب دوار مجلس مدينة حماة وحتى الكراج بالقرب من جامع المحبة، وعندما نظفر بسرفيس منها نركب كل أربعة أو خمسة موظفين بمقعد، كي نصل إلى بيوتنا قبل مغيب الشمس، وعندما نفشل في ذلك نضطر لـ«تطبيق» سيارات تكسي، وندفع ٥٠٠ ليرة عن كل راكب!!.

ويؤيد ما قاله سامي، موظف آخر من مصياف واسمه وائل، وقد أكد أن خط مصياف ليس بأفضل من خط حماة – سلمية وبالعكس، فالمعاناة واحدة والمشكلات واحدة، حيث يمتنع العديد من أصحاب وسائقي السرافيس عن العمل بحجة أنها (ما بتوفي) معهم، فالمازوت يشترونه– كما يتحججون– بالسعر الحر أي بـ٢٢٥ ليرة للتر، وكلفة الإصلاح وتغيير الزيت مرتفعة جداً، وحتى لزق الدولاب إذا ما بنشر أصبح غالياً!!.

على حين نفى مصدر معني بالنقل في حماة لـ«الوطن» نفياً قاطعاً حجج السائقين، وأكد أن مخصصاتهم من المازوت تكفي وتزيد، إذ تتراوح بين ١٢٠–١٥٠ لتراً أسبوعياً، ولكن طمعهم هو سبب الفوضى العارمة على الخطوط.

كما أن العديد منهم قد غيروا خطوط سيرهم إلى خطوط أقصر وضمن المنطقة الوحدة كي لا ينزلوا إلى حماة، بحجة أنها ما بتوفي معهم لرداءة الطرقات، وارتفاع أجور الصيانة، وغلاء الزيوت المعدنية والإطارات وغيرها.

إعلان عن دعوة الهيئة العامة غير العادية لشركة الشرق الأدنى لمنتجات الزيتون

يسر مجلس إدارة الشركة دعوة السادة المساهمين بالشركة إلى حضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية يوم الثلاثاء الموافق 2016/03/15 الساعة /11/ صباحاً في مقر الشركة بدمشق – الروضة وفي حال عدم اكتمال النصاب تعتبر الهيئة العامة مدعوة للاجتماع في تمام الساعة /12/ من ظهر اليوم نفسه للبحث في جدول الأعمال التالي:

1- الاطلاع على تقرير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للدورة المالية 2014-2015 والمصادقة عليه.
2- المصادقة على البيانات المالية والحسابات الختامية للشركة عن الدورة المنتهية بتاريخ 2015/09/30.
3- مناقشة تقرير مدقق الحسابات وتوصياته عن الدورة المالية المنتهية في 2015/09/30 والمصادقة عليه.
4- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن الدورة المشار إليها.
5- إقرار زيادة رأسمال الشركة من خلال توزيع أسهم مجانية من الأرباح القابلة للتوزيع.
6- تفويض مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات والاجراءات اللازمة في بيع أو تصفية أو تطوير أو استثمار حصص الشركة المساهمة بها في شركات أخرى لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين حسب وضع كل مساهمة على حدة.
7- انتخاب عضو جديد بدلاً من عضو مستقيل في مجلس إدارة الشركة.
8- إقرار تعويضات وبدلات الحضور والمزايا لأعضاء مجلس الإدارة.
9- انتخاب مدقق حسابات للدورة المالية 2015-2016

يجوز التوكيل لحضور الاجتماع على أن يكون الوكيل مساهماً بالشركة وأن لا يحمل بصفته وكيلاً أسهماً تزيد على 10٪ من رأسمال الشركة ويجوز للمساهمة أن توكل زوجها ولو كان غير مساهم.

تسجيل طلبات الاشتراك في اجتماع الهيئة العامة في مقر الشركة بدمشق – الروضة.
هاتف: 3344961/011 – 3344962/011
اعتباراً من 2016/03/01 وسينتهي قبل موعد عقد الجلسة.

إن البيانات المالية المتاحة بالكامل لكل مساهم بناء على طلبه وترسل طلبات السادة المساهمين لهذا الغرض إلى العنوان التالي: حماة – ص.ب /224/.

كما يمكن الاطلاع على البيانات المالية للشركة وتقرير مفتش الحسابات على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية www.scfms.sy

وتفضلوا بقبول خالص التحية
دمشق في 2016/02/25

شركة الشرق الأدنى لمنتجات الزيتون
نائب رئيس مجلس الإدارة
محمد عيد فائز دياب